

الفقر وظاهرة التسول في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية بولايات سطيف والجزائر أمودجا

Poverty And The phenomenon Of Begging in Algerian Society, a field Study in the States Of Setif and Algeria as a model

د. حسان بوسرسوب¹

¹ جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، boussersoub.hacene78@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/06/20

تاريخ الاستلام: 2022/06/06

ملخص:

عالجت الدراسة الفقر وظاهرة التسول، من خلال تناولها لبعض المتسولين في مدينتي سطيف والجزائر. وهدفت إلى الكشف عن العلاقة بين إشكالية الفقر وظاهرة التسول، وإلى أي مدى يساهم الفقر في انتشار التسول، وقد اعتمدت على عدد من الأسئلة أهمها: هل الفقر هو العامل الأساسي لظاهرة التسول في المجتمع؟ وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف وتحليل الظاهرة، مع استعانة الباحث بعدد من الأدوات منها، الملاحظة، واستمارة بالمقابلة، وتم ذلك باختيار أسلوب العينة القصدية، وقد شملت الدراسة 170 حالة. وتوصلنا إلى عدد من النتائج أهمها: أنها انتقلت من الاحتياج إلى الاحتيال ومن السلوك العفوي إلى الممارسة الاجتماعية المنظمة. وكشفت عن عدد كبير من الفقراء مستهم الحاجة مم أدى إلى استفحال ظاهرة التسول.

كلمات مفتاحية: الفقر؛ الاحتياج؛ الانحراف؛ التسول؛ التسول الاحترافي.

Abstract:

The study dealt with poverty and the phenomenon of beggary, by addressing some of the beggars in the cities of Setif and Algeria. It aimed to reveal the relationship between the problem of poverty and the phenomenon of beggary, and to what extent poverty contributes to the spread of poverty Beggary, and it relied on a number of questions, the most important of which are: Is poverty the main factor in the phenomenon of beggary in society?

The study relied on the descriptive approach to describe and analyze the phenomenon, with the researcher's use of a number of tools Including, observation, and an interview form, and this was done by choosing the intentional sampling method, and the study included 170 cases. We reached a number of results, the most important of which are: It has moved from the need for fraud and from spontaneous behavior to practice social organization. It revealed a large number of the poor, despairing of need, which led to the exacerbation of the phenomenon of beggary.

Keywords: poverty; need; deviation; begging; Professional begging.

* المؤلف المرسل: د. حسان بوسرسوب، الإيميل: boussersoub.hacene78@gmail.com

1. مقدمة:

لا شك أنّ الفقر وظاهرة التسول تحتلان مكانة بارزة داخل البحث العلمي، وأنّ التراث النظري السوسيوي-اقتصادي حافل بالكتابات الكثيرة عنهما، وهذا نظرا للتغير السريع في المجتمع، وخاصة على الصعيد التكنولوجي، والاقتصادي، فازدادت معه هذه الظاهرة بشكل مخيف، على كل المستويات الدولية، الإقليمية والمحلية بالنسبة للمجتمعات، وذلك نتيجة؛ تحول أنظمة الإنتاج وأسواق العمل وسرعة التغير التقني والثورة في وسائل الإعلام والنزعة الاستهلاكية، وتراجع قيم التكافل والتضامن.. إلخ.

وفي هذا السياق وكنتيجة لذلك؛ تكشف لنا معظم الدراسات التي أجريت في مجتمعنا أنّ مختلف الانحرافات الاجتماعية مردّها إلى متغيرات اجتماعية متعددة، ولعل أبرزها وأهمها هو مسألة الفقر، وظهور انعكاساته السلبية على المجتمع. ولعل أخطر الأمراض الاجتماعية التي يواجهها العالم، والمجتمعات النامية وعلى وجه الخصوص المجتمع الجزائري اليوم، هي الانحراف الاجتماعي المتمثل في ممارسة ظاهرة التسول حيث يعتبرها علماء الاجتماع، واحدة من أبرز الأمراض الاجتماعية وبالتالي يضعونها في مصاف الظاهرة التي قد لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات.

وكغيره من المجتمعات عرف المجتمع الجزائري هذه الظاهرة بعدما كانت تعبر عن حالات فردية تقتصر على بعض شرائح المجتمع وفئات اجتماعية معدومة اقتصاديا، والتي كانت تعاني من قلة الدخل ومن أمراض معينة، أو من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأكثر فقرا وهميشا وأدنى مكانة من المتسولين، مثل جامعي القاذورات، والمتشردين وغيرها من الفئات الهامشية الرثة، تحولت اليوم إلى مهنة وحرفة وأصبح الفرد لا هم له إلا تحقيق الذات وإشباع رغباته، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حالات التسول في المجتمع الجزائري، حيث بات الشخص العادي يستشعر حدتها بالإضافة إلى تعدد وسائلها وأساليبها، وأخذت تظهر بأشكال متعددة ومتنوعة، علنية أحيانا ومستترة في أحيان كثيرة، كما استقطبت ظاهرة التسول كل الفئات العمرية، سواء الشباب والكهول، والنساء والأطفال.

والجدير بالذكر أنّ الجزائر تشهد في السنوات الأخيرة؛ معدلات بطالة عالية تتجه للزيادة باطراد تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المحلية والخارجية، وفي نفس الوقت تتعمق ظاهرة الفقر كظاهرة اجتماعية. ولأنّ الفقر ظاهرة ذات أبعاد إنسانية، فإنّ وجودها واستمرارها يعكس وجود خلل في الهيكل

الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، كما أنها ظاهرة ديناميكية متغيرة، ففقر اليوم يصبح غير فقير في الغد، والمكتفي بعيشه وبرزقه اليوم؛ قد يصبح فقيرا في الغد، وذلك نتيجة لأسباب وعوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية متعددة.

وعلى هذا الأساس، فإنّ الدراسة الراهنة تبحث فيما إذا كان الدخل والحرمان الاجتماعي يشكلان معيارين لتحديد مشكلة الفقر وظاهرة التسول. لذا فقد ظهرت الحاجة إلى دراسة الفقر وعلاقته بالتسول وتحليلها والكشف عن أبعادها المختلفة، للوصول إلى رسم صورة أقرب إلى حقيقة هذه الظاهرة. ومن خلال هذا التصور يظهر أنّ هناك عدة عوامل متداخلة ومتفاعلة فيما بينها كانت وراء انتشار الفقر وظاهرة التسول خلال الفترة الأخيرة، وهذا ما دعانا إلى تخصيص هذه الدراسة، وعليه فإنّ المشكلة البحثية للدراسة الراهنة يمكن تحديد نطاقها وحدودها في التساؤل الرئيسي التالي: هل هناك علاقة بين الفقر وممارسة التسول؟ أو هل الفقر هو العامل الأساسي لظاهرة التسول في المجتمع؟ وحتى تصل الدراسة إلى الإجابة عن هذا التساؤل تم وضع الأسئلة الجزئية التالية:

- هل يؤدي انخفاض مستوى الدخل كمؤشر عن الفقر إلى انتشار ظاهرة التسول؟
 - هل يساهم تدني المستوى المعيشي والظروف المزرية في انتشار ممارسة ظاهرة التسول؟
- وقد تم وضع الفرضية العامة التالية: إتخاذ بعض الأفراد التسول كحاجة سوسيواقتصادية لتثبيت المكانة الاجتماعية يؤدي إلى حدوث انتشار ممارسة التسول.
- بناء على الفرضية العامة تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:
- يؤدي انخفاض مستوى الدخل كمؤشر عن الفقر إلى انتشار ممارسة ظاهرة التسول.
 - يساهم تدني المستوى المعيشي والظروف المزرية في انتشار ممارسة ظاهرة التسول.
- وللإجابة على الاشكالية السابقة والتأكد من صحة فرضيات الدراسة عمدنا على تحليلها كما يلي:

2. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع البحث وهو إشكالية الفقر وظاهرة التسول، ولما لهما من ارتباط مباشر بالعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها حيث درست الفقر وعلاقته بالتسول من وجهة نظر سوسيو دينية في المجتمع الجزائري. وهذه الدراسة مكملة لدراسات سابقة كونها تدرس مشكلة الفقر.

3. أهداف الدراسة:

نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: يحاول البحث تسليط الضوء على أهم قضية يعاني منها المجتمع في الوقت الراهن، ألا وهي قضية الفقر والتسول في المجتمع الجزائري، كمحاولة لتحليل واقعها والنظر في أسبابها وآثارها المدمرة في المجتمع باعتبارها باتت تشكل تحديا جديدا في جزائر اليوم، ووضع المعالجات المحلية لها. وكذلك فحص العلاقة بين الفقر والتسول، إضافة إلى تحديد مدى أهمية المتغير الأول في تفسير المتغير الثاني مقارنة بمتغيرات أخرى ذات طابع غير اقتصادي. والتعرف على مؤشرات الفقر، نسبة الفقر وفجوة الفقر، وشدة الفقر والفقر المدقع في الجزائر. والتعرف كذلك على الأسباب الكامنة وراء تركيز ظاهرة الفقر والتسول في منطقة دون أخرى. ومحاولة وضع مقترحات واستراتيجيات لحل المشكلة ومعرفة واقع وآفاق جهود الحد من ظاهرة الفقر والتسول في الجزائر. ومدى فاعلية المساعدات المقدمة للأسر المحتاجة في تخفيف حدة الفقر وممارسة التسول.

4. تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

1.1. مفهوم الفقر:

أ. **الفقر لغة:** بأنه **الفقر** و**الفقر**: ضد الغنى، مثل الضعف والضعف. والفقر: الحاجة وفعله الافتقار والنعث فقير. (رسالة، 1999، صفحة 415). والفقر هو العوز والحاجة، فمن الناس من لا يملك إلا أقل القوت، فالفقر ليس الجوع إلى المأكّل، والعزى إلى الكسوة فقط، ولكنه كذلك القهر، فهو وسيلة لإذلال الروح، وقتل الحب، وزرع البغضاء.

ب. **الفقر إصطلاحا:** لا يوجد اتفاق على تعريف موحد للفقر، بسبب تعدد مظاهره باختلاف المجتمعات وأبعاد الفقر بحذ ذاته يعرف بأنه "حالة من العوز غالبا ترتبط بالمستوى الاقتصادي للأفراد ومدى قدرة هذا المستوى على إشباع احتياجاتهم المختلفة". (الخمشي و عيادة، 2006، صفحة 09). ويعرف الفقراء على أنهم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية.

ويدل الفقر أيضا على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، والتي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم. (الخالدي، 2019)

ج. **التعريف الإجرائي للفقر:** يعرف الفقر في هذه الدراسة على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بالمعنى الضيق بأنه التدني المحسوس في مستويات الدخل لدى الأفراد عن حد معين يدعى دخل الكفاف (الدخل الكفيل بتلبية الحاجات الرئيسية). أما بمعناه الأوسع فيعبر عن جميع المظاهر التي تحد من قدرات الأفراد على تحسين مستوى الرفاهية "اقتصادية، أو مادية، اجتماعية، سياسية.

2.4. مفهوم الاحتياج:

أ. **الحاجة لغة:** من الحوج، الحاء والواو والجيم أصل واحد، وهو الاضطراب إلى الشيء، فالحاجة جمعها الحاجات. والحَوَاجَةُ: الحاجة. ويقال أَحْوَجَ الرَّجُلُ: احتاج. ويقال أيضاً: حَاجَ يَحْتَوِجُ، بمعنى احتاج. فأما الحاجُ فمضربٌ من الشَّوْكَ، وهو شاذٌّ عن الأصل. (بوسرسوب ح.، 2019، صفحة 32).

ب. **الحاجة اصطلاحاً:** الحاجة كالجائع الذي لو لم يجد ما يأكل لم يهلك -غير أنه يكون في جهد ومشقة، وهذا لا يبيح المحرم، والفرق بين الحاجة والضرورة: أنَّ الحاجة وإن كانت حالة جهد ومشقة فهي دون الضرورة ومرتبها أدنى منها، ولا يتأتى بفقدائها الهلاك.

ج. **التعريف الاجرائي للاحتياج:** الاحتياج بالنسبة لدراستنا تعني افتقار الفرد إلى شيء ما وعدم الاستطاعة على تلبية رغباته المختلفة وبالتالي تكون المحرك إلى القيام ببعض الأفعال أو الممارسات من طرف بعض الأشخاص وقد يتحول من محتاج أو من سلوك عفوي إلى ممارسة منظمة.

3.4. مفهوم الانحراف الاجتماعي:

أ. **الانحراف لغة:** مأخوذة من مادة (حرف) ومن معانيها في اللغة العربية أنه يقال: حرف الجبل أي: أعلاه المحدد، ويقال: فلان على حرف من أمره (أي: على ناحية منه أو على جانب أو طرف من الشيء. (منظور، د.ت، صفحة 42).

ب. **الانحراف اصطلاحاً:** "هو خروج عن التوقعات والمعايير الاجتماعية، والفعل المنحرف ليس أكثر من أنه حالة من التصرفات السيئة التي قد تعيق الحياة" والسلوك الذي يجلب السخط الاجتماعي من لدن أفراد المجتمع لتحديه العرف والتقاليد... (سلامة و محمد، 1980، صفحة 5)

ج. **التعريف الإجرائي للانحراف الاجتماعي:** هو الخروج عن المعايير الاجتماعية والقيمية والقانونية للمجتمع وهو يعبر عن انحراف في السلوك، مثل التسول.

4.4. مفهوم التسول:

أ. **التسول لغة:** إن أصل كلمة تسول في اللغة يرجع إلى: سَوَّلَ، ويقصد بذلك استرخاء البطن. وتعرف المسألة بأنها مأخوذة من سأل الشيء، وسأل عن الشيء، سؤالاً ومسألة. قال ابن بري: سأله الشيء بمعنى استعطيته إياه وجمع المسألة مسائل فإذا حذفوا الهمزة قالوا: مسلة والفقير يسمى سائلاً. وأصل السول: الهمز عند العرب غير أنهم استثقلوا ضغطة الهمزة فيه. (منظور، د.ت، صفحة 350).

ب. **التسول إصطلاحاً:** يعد مفهوم التسول من المفاهيم الحديثة، حيث لم يستخدم هذا المفهوم في المعاجم أو كتب الاصطلاح القديمة، ويعرف بأنه: الوقوف في الطرق العامة وطلب المساعدة المادية من المارة، أو من المحالٍ أو الأماكن العمومية، أو الإدعاء أو التظاهر بأداء الخدمة لغيره، أو عرض ألعاب بهلوانية، أو القيام بعمل من الأعمال التي تتخذ شعاراً لإخفاء التسول، أو المبيت في الطرقات وبجوار المنازل، وكذلك استغلال الإصابات بالجروح أو العاهات، أو استعمال أية وسيلة أخرى من وسائل الغش لاكتساب عطف الجمهور. (أبوسريع، 1986، صفحة 04)

ويذكر ألكسندر فيكس ليرد" بأنها((ظاهرة تاريخية تعود نشأتها إلى ظهور العوامل التي شكلت الحضارة وهي: تفكك المجتمعات البدائية، وظهور الملكية الخاصة للأرض، وظهور الاقتصاد النقدي، وتكون المدن والدول)). (alexandre, 1963 , p. 53)

ج. **المفهوم الشرعي للتسول:** لم يرد لفظ التسول في القرآن الكريم والسنة النبوية، ولا حتى في كتب الفقه أو غيرها، ويبدو أنه ورد لفظ المسألة، ولفظ التكفف، وهو: طلب صدقات الناس وفيه السائل، وهو: الذي يطلب لنفسه صدقات الناس. (سعد، 1988، صفحة 162).

والتسول هو الذي لا يرضى عنه الشارع ولا تقره القوانين الوضعية هو: "حالة نفسية تحمل المرء على أن يتخذ السؤال حرفة، فيقعد عن العمل، ولا يستغل ما وهبه الله من طاقات وإمكانات لسد حاجته وحاجة من يعول). (السعدي، 1988، صفحة 162)

د. **المفهوم الاجتماعي للتسول:** يعرف التسول في معجم المصطلحات الاجتماعية بأنه: "طلب الصدقة من الأفراد في الطرق العامة، ويعد التسول في بعض البلاد جنحة يعاقب عليها، إذا كان المتسول صحيح البدن، أو إذا هدد المتسول منه، أو إذا دخل في سكن دون استئذان، أو يكون التسول محظوراً، حيث توجد مؤسسات خيرية (بدوي، 1997، صفحة 37)

هـ. **مفهوم التسول الإحتراقي:** يحيل هذا المفهوم على التسول المزاوِل كحرفة مدرة للدخل، وما يميزه الإنتظام والمداومة على امتداد السنة، تؤطره تقنيات وأساليب مبتدعة تحركها مهارات تضمن لممارستها مدخولا قارا وبهذا يصبح النشاط نمطا من العيش وليس قدرا حتميا تتم مزاويلته كأية حرفة لها ضوابطها وقواعدها وأخلاقياتها وكذا طقوسها الخاصة. (أفيلال، 2007، صفحة 162)

و. **التعريف الإجرائي للتسول:** هو وسيلة استعطاف من أجل الحصول على المال وله صور عديدة فقد يكون عن طريق سؤال الآخرين مباشرة، أو بعرض سلعة تافهة عليهم لشرائها بالإصرار الشديد، أو بإظهار العاهات البدنية أو حمل صكوك وهمية أو بارتداء الملابس الرثة، أو ممارسة الأعمال الهامشية وغيرها.

5. الدراسات السابقة والتي لها صلة بموضوع الدراسة:

تفاوتت الدراسات السابقة لظاهرة التسول وعلاقتها بالفقر من حيث اتساعها أو تعمقها في دراسة الموضوع ونذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر.

1.5. **الدراسات الأجنبية:** دراسة بعنوان (التسول في بلجيكا، مؤشرات وحجم التسول) (Adriaenssens, 2011, p. 23). مدينة بروكسل، 2011م قام بها الباحثان أدريانسنس وهندركس في بلجيكا للوقوف على مؤشرات التسول وحجمه، واستخدم الباحثان أسلوب التثليث من خلال ثلاث أدوات: الملاحظة، والتقارير الذاتية، والملاحظة التجريبية، على عينة تكونت من (268) متسول، وقد أظهرت النتائج شيوع ظاهرة التسول بشكل كبير في العاصمة بروكسل، حيث أن صورة المتسول كمتطفل أو مجرم، كما بينت الدراسة أن الدخل اليومي للمتسول يتجاوز في بعض الأحيان الدخل اليومي للمواطن العادي، إلى جانب ما يحصل عليه من معونات من الدولة.

2.5. **الدراسات العربية:** دراسة الباحثة د. سعاد راضي الأعرجي: دراسة ميدانية في مدينة بغداد 2013م. هدفت الدراسة الكشف عن أسباب التسول، وطرق معالجتها، وتهدف إلى التعرف على الظروف الشخصية والأسرية والاجتماعية للمتسولين، والتوصل إلى التوصيات والمقترحات للحد من الظاهرة وتكونت عينة الدراسة من (20) متسولين، وتراوحت أعمارهم ما بين (55-75) سنة، في دار رعاية المسنين والالتقاء بعدد من كبار السن، إضافة إلى دراسة حالة لثلاثة متسولين من نفس الدار، وتم تصميم الإستمارة وكذا تقنية دليل المقابلة لدراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: يتضح من أفراد العينة أنّ ضعف العلاقات الأسرية ووفاة أحد الوالدين كانت السبب في التسول، كذلك توصلت إلى تشجيع الناس للظاهرة من خلال تأثير العامل الديني في نفوس الناس وكذلك نتيجة للأمراض المزمنة، والأساليب المستخدمة في ممارسة

التسول. وترتب عن ظاهرة التسول الكثير من السلبيات منها: تؤدي إلى خلق مشكلة اقتصادية خطيرة وهي الفقر والبطالة، ويصاحبهما إرتكاب الجرائم الخطيرة، وتخط من كرامة الإنسان ومضايقة المواطنين. (الأعرجي، 2013، صفحة 28).

3.5. الدراسات المحلية: أما عن أدبيات هذه الظاهرة في الجزائر فقد تناولت دراسة مصباح فوزية، ظاهرة التسول في المجتمع الحضري الجزائري (2014). وهدفت الدراسة من خلال إجراءات مقابلات مع المبحوثات ومعايشتهن داخل عالم التسول ومحاوله الإمام بالظاهرة والوقوف على أهم الأسباب المتصلة بها والظروف المحيطة بها والنتائج المترتبة عنها، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (100) من المبحوثين في الجزائر، وتوصلت إلى نتائج أهمها: أنّ معظم المبحوثات كن متأثرات بواقعهن الاجتماعي الذي يعمل على تهميشهن وإقصائهن من المجتمع الذي يشعرن بعدم تحقيق مكانتهن داخله، وهذا ما يدفعهن إلى الإقبال على السلوك الانحرافي المتمثل في امتهان التسول، كما تم التوصل إلى أنّ التسول في المجتمع الجزائري يشمل جميع الفئات العمرية سواء كانت أطفال أو رجال أو نساء يرون أنّ التسول مهنة مريحة وغير متعبة وتلاؤم وضعهم وسنهم ويستطيعون بفضلها الكسب بطريقة سريعة يكون الدور فيها لعبارات الشفقة والتحايل عن طريق تصنع العاهات يحتل الفقر وتدهور المستوى المعيشي للفرد الجزائري في ظل غياب سكن ملائم الدور الكبير في اتجاه الأسرة لاحتراف التسول. (مصباح، 2014).

ومما نستشفه على الدراسات السابقة هو أنّها تتفق مع موضوع الدراسة الحالية وأنها أشارت إلى أن الفقر والتسول ظاهرة ومشكلة لا تتفق مع العادات والتقاليد، ولا بد من الوصول إلى حلول من شأنها الحد من بقاء هذه الظاهرة والإقلال منها قدر الإمكان، ولقد تم الاعتماد على هذه الدراسات في التعرف على بعض الجوانب المنهجية والتقنية، إلى جانب محاولة مقارنة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات مع البحث الحالي، كما استخلص الباحثان أنّ هناك اهتماما كبيرا في الدول الغربية والعربية بدراسة الظاهرة، غير أنّها تناولت جانبا واحدا من جوانب الظاهرة المتعددة الإتجاهات والحقول المعرفية، لكن ما هو ملاحظ أن هناك نقصا كبيرا في الدراسات الجزائرية في مجال علم الاجتماع، لذا جاءت هذه المداخلة في محاولة لربط الظاهرة مع جميع الجوانب سائلة الذكر.

6. المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الفقر والتسول:

في هذا الجزء نقدم إشارة بسيطة لفحوى النظريات السوسيولوجية باعتبار أن الفقر والتسول ظاهرة سوسيولوجية ولا بد من تحليلها وقراءتها وفق سياق اجتماعي تاريخي اقتصادي وفي هذه الجزئية من البحث سنورد بعضا منها ونحاول تقديم أهمها مع التركيز على بعض النظريات التي يمكن أن تكون مفسرة لها.

1.6. مقارنة النظرية الاقتصادية:

يفترض أصحاب هذا الاتجاه النظري أن سوء الأحوال الاقتصادية هي التي تدفع الفرد للسلوك الإجرامي، ويبرز فيها اتجاهان أحدهما: يربط السلوك ببعض العوامل الاقتصادية، كالفقر والبطالة وتشغيل الأطفال، والثاني: يمثله أصحاب النظام الاشتراكي الذين يفسرون الجريمة على أنها وليدة النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي يقوم على ظاهرة الاستغلال الطبقي الذي يؤدي إلى المشكلات، ومنها الجريمة (الخليفة، د.ت، الصفحات 45 - 49). وقد بنى "كارل ماركس" نظريته على ما استطاع أن يستخلصه من تشابه الجرائم وانتشار أشكالها في المجتمعات الرأسمالية على السواء في كونها تعبر تعبيراً مباشراً للأوضاع المادية في المجتمع، أي: أن ظاهرة الإجرام تخضع لسمات متأصلة في البنائين الاجتماعيين والاقتصادي للمجتمع بشكل أكثر من خضوعها لحرية إرادة المجرم المتغيرة. وأما عن علاقة النظرية الاقتصادية بالظاهرة المدروسة في هذا البحث، فإنه يمكن القول: إنَّ الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يجد الفقير نفسه فيها، نتيجة وجوده في المدينة، وتعقيدات الحياة فيها تضطره إلى التسول، لسهولة التكسب، مع وجود طبيعة المجتمع الجزائري المتخلق حيث يتحلى بقيم العاطفة والرأفة والشفقة على المساكين والأيتام والأرامل.

2.6. نظرية القهر الاجتماعي:

يؤمن مصممو هذه النظرية بأن الانحراف ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والتسلط الاجتماعي الذي يمارسه بعض الأفراد تجاه البعض الآخر، فالفقر مرتع خصب للجريمة والفقراء يولدون ضغطاً ضد التركيبة الاجتماعية للنظام مما يؤدي إلى انحراف الأفراد بمعنى أن الفقر، هو انعكاساً صارخاً لانعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات، يولد رفضاً للقيم والأخلاق الاجتماعية التي يؤمن بها الرعييل الأكبر من أفراد النظام الاجتماعي. ولو اختلف توازن القيم الاجتماعية، كما يعتقد (إميل دوركايم) من رواد هذه النظرية الأوائل، فإن حالة الفوضى والاضطراب ستسود الأفراد والمجتمع، ومثال ذلك، أن التطور الصناعي الذي حدث في البلدان الرأسمالية في القرون الثلاثة الماضية أدى إلى اختلال في توازن القيم الأخلاقية والاجتماعية، فكانت الأزمات الصناعية أو المالية تؤدي إلى ارتفاع حالات الانحراف. (جابر، 2000، صفحة 23).

7. واقع ظاهرة الفقر في الجزائر:

لقد استفحل الفقر في الجزائر بشكل ملفت للنظر منذ نهاية الثمانينات حيث أقرت الدراسات والتحليل المتوفرة، وبصورة خاصة الدراسة التي أجراها البنك العالمي عام 1997 استنادا إلى التحقيقين اللذين قام بهما الديوان الوطني للإحصاء في سنة 1988 و 1995 حول مستوى معيشة الأسر أنّ عدد السكان الجزائريين الذين يعيشون دون الحد الأدنى لمستوى الفقر المطلق يقدر بنسبة 22.6% من السكان الجزائريين أي ما يماثل 6.36 مليون شخص. (الوطني و.، 2000، صفحة 10) إنّ الفقر في الجزائر يصنف في ثلاث مستويات مختلفة فيما يخص سنوات 1988 و 1995، نذكرها فيما يلي.

أ. **الحد الأقصى للفقر:** مقدار بالمبلغ المالي اللازم لتلبية الحاجات الغذائية الدنيا والمقدرة بالنسبة للجزائري ب 2100 حريرة للفرد يوميا أي ما يعادل مبلغ 10.943 دج للفرد سنويا خلال سنة 1995، ويشمل هذا الفقر 1611.40 شخصا أي ما يعادل 5.7% من مجموع السكان من بينهم 1107100 شخص يعيشون في الوسط الريفي.

ب. **الحد الأدنى للفقر:** الذي يدرج النفقات غير الغذائية، وقد قدر سنة 1995 بمبلغ 14.287 دج للفرد سنويا، ويستهدف 3986200 شخص أي ما يعادل نسبة 14.1% من السكان من بينهم 2739.30 شخصا يعيشون في الأرياف.

ج. **الحد الأعلى للفقر:** ويقدر بمبلغ 18.191 دج للفرد الواحد سنويا، وبمراعاة أيضا النفقات غير الغذائية. ويستهدف 6.360.000 شخص أي ما يعادل نسبة 22.60% من مجموع السكان.

وعند تقييمنا مدى انتشار الفقر في أوساط السكان يتبين أن نسبة انتشار الفقر في الوسط الريفي بلغت ضعف النسبة المسجلة في الوسط الحضري، وعليه فإن عدد الفقراء في الأرياف قد يساوي ضعف العدد المسجل في الوسط الحضري، وبذلك تسمح النتائج الصادرة عن التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء حول مستوى معيشة الأسر في سنة 1995 بتقدير عدد الفقراء، حيث تمّ إحصاء على المستوى الوطني 1.6 مليون شخص يعانون من الفقر الغذائي منهم أزيد من مليون شخص في الأرياف ويوجد حوالي 4 ملايين شخص ممن لا يسمح لهم دخلهم ببلوغ حد الفقر الإجمالي الأدنى منهم 2.7 مليون ريفي، ويوجد أزيد من 6.36 مليون نسمة يعيشون تحت حد الفقر الإجمالي الأعلى منهم 4.2 مليون يقطنون الأرياف (والاجتماعي، 1998، صفحة 137).

إنّ هذا العدد الإجمالي زاد في الارتفاع منذ بداية الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية بالجزائر، والمؤشرات التي حددت مستويات الفقر مخيفة ذلك لأنها تدل على مدى تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، والتي قدر حجمها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 1998 بأزيد من أحد عشر مليون فرد لمجموع مكونات المؤشرات الثلاث للفقر. بل ويذهب التقرير الأخير الصادر عن مفتشية العمل أن عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر قد وصل سنة 2001 إلى 14 مليون فرد، وهي نسبة عالية مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان، إذ يمثل ما يقرب من 50 % من مجموع السكان (الزير، 2002، صفحة 84).

وتتمثل أفقر الفئات وأضعفها بين الفقراء في الجزائر أيضا في العجزة والمعاقين، والأسر التي تكون كافلة امرأة فإنّ مجموع أفرادها يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر. وبلغت نسبة الفقر ذروتها سنة 1995 بـ 22%، وانخفضت إلى 17% سنة 1996، ثم إلى 11.1% سنة 2005 - 2006. وبلغت النسبة سنة 2010 حوالي 5% بحكم أن الفقر المستخدم هو: 1 دولار غير أن استخدام البنك الدولي لحد 2 دولار بين وحسب التقرير الذي صدر في شهر أفريل 2010 إلا أن نسبة الفقر في الجزائر ما تزال بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية للبلاد. (حاجي و مرغاد، 2013، صفحة 163) وتبين الدراسات والتحليل من خلال الدراسة التي مست عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية بالمناطق الجغرافية الأربع للوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وبالمناطق الساحلية والجبلية والصحراوية والسهبية والهضاب العليا، في الفترة الممتدة ما بين 2007 - 2009، حيث أظهرت أن متوسط نسبة الفقر بلغت 7.5% مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشرية السوداء، التي بلغت ذروتها سنة 1995 بـ 22%، وانخفضت إلى 17% سنة 1999 في حين حققت الجزائر تحسن في معدلات الفقر خلال الفترة 2008-2013م، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معدلات الفقر في الجزائر (2008-2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	11.1 %	9.8 %	6.2 %	5.55 %	5.20 %	5.3 %

المصدر: (الجزائر، 2019)

وخلصت الدراسة إلى أن الأشخاص الذين تم إدراجهم تحت عتبة الفقر العام يقدر بـ 9.5 % بعدما كان في حدود 8% سنة 2009 ووصل قبل ذلك إلى 14،9 % سنة 1995م، أما فيما يخص الفقر المتقع فإن النسبة استقرت عند حدود 7.5 % بعدما كانت سنة 1998 في حدود 3.6 %، وأكدت أيضا تراجع معدل عتبة الفقر بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1 دولار لليوم، إذ أنهم لا يمثلون

سوى 2.6 % وفي المقابل أكد الخبراء والباحثون الجزائريون أن نسبة الفقر لا تقل عن 40 %، واعتمد هؤلاء الباحثون والمختصون في علم الاقتصاد في تحديد هذه النسبة من خلال اعتمادهم على بعض الدراسات التي كشفت أن أكثر من 45% من الأجراء يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر بالجزائر فيما توصلت دراسات أخرى إلى التأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخصوصية وغلق أكثر من 40 ألف مؤسسة ترتب عنه تسريح حوالي 12 500 ألف عامل انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر.

8. واقع ظاهرة التسول في الجزائر:

تتميز ظاهرة التسول بالكثير من الأشكال التي تجعلها أكثر تميزا بالمقارنة مع الظواهر في المجتمعات التقليدية، وظاهرة التسول في المجتمع الجزائري هي الأخرى لها الكثير من الأشكال والأساليب المتعددة فأساليب التسول في العصور القديمة تختلف عن الأساليب المتبعة في العصور الوسطى والعصور الحديثة، ويرجع ذلك لإختلاف العادات والتقاليد والسمات التي يتميز بها كل عصر، فهم يتفننون في اصطيات الأموال وجمعها وأكلها بالباطل. فما إن تبطل لهم حيلة حتى يلجئوا إلى حيل أخرى أشد بأسا وسخفا من سابقتها. وفي هذا السياق نحاول أن نذكر بعض الأنماط والأساليب المتبعة في العصر الحديث لممارسة ظاهرة التسول ونورد بعضا منها في ما يلي:

- إستغلال عطف الناس عن طريق عرض صكوك وأوراق رسمية مزيفة لحوادث وهمية، كفاتورة الكهرباء والماء وصفة الدواء (يوسف، د.ت، صفحة 42).
- طلب المساعدة للتبرع لمشروع خيري كمسجد أو مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم ونحوها.
- إنتحال بعض العاهات المصطنعة واستخدام أساليب علمية كالمستحضرات الطبية التجميلية، لاستدرا عطف الناس بالتمويه.
- إستطحاب الأطفال لا سيما من به إعاقة أو عاهة إلى المساجد والأماكن التي يرتادها الجمهور بقصد إثارة غريزة الشفقة والعطف.
- إستتجار الأطفال من أسرهم لأجل التسول مقابل نسبة ثم القيام باصطناع عاهات وهمية ومشبوهة.
- إستغلال المرأة في التسول وذلك لمكانتها وصعوبة التعامل معها، والجلوس أمام المساجد والأسواق والمحلات الجارية للتسول.
- إستغلال الحيل المحترفة كأن يقوم المتسول بمناداة شخص يسير بالشارع ويدّعي معرفته له ولأسرته ويروي له ظروفًا كاذبة.

- السؤال بإظهار الحاجة الملحة المصاحب بالبكاء، كأن يدّعي الشخص بأنه ابن سبيل منقطع نفذ ماله لظرف طارئ فيطلب العطاء.
- التزي بزي أولي الفضل وطلب الأدب والعلم، مع كونهم يحملون في صدورهم نفوس الأذلاء المستجدين واتخاذ الوعظ في المساجد أو إنشاد الإشعار في مجالس الحكام والوجهاء وسيلة للإستكفاف وطلب المال.
- إستغلال البعض حاجته المشروعة لتكون وسيلة إلى المسألة وجمع المال، فمثلا قد يصاب شخص ما بأفة أو ديون تثقل كاهله ويعجز عن سدادها فيلجأ إلى إستصدار صك شرعي يثبت حاجته أو إعساره وعدم قدرته على السداد أو دفع الدية فيستغل هذا الصك ويصوره نسخا متعددة لعرضها على الناس وذلك لكسب عطفهم ومساعدته (البحوث، 1419هـ، صفحة 129).
- أشكال جديدة ظهرت في ممارسة التسول مثل: الأشخاص الذين يتسولون وهم يرتدون ملابس نظيفة وأنيقة أحيانا وهؤلاء يختلفون عن الأشخاص الذين يتسولون وهم يرتدون الملابس الرثة "الشكل التقليدي للتسول" وقد يكون الإثنين معا، فهذا النوع شهد تزايدا ملحوظا في مجتمعنا الجزائري في الآونة الأخيرة.
- التسول الصامت دون طلب الصدقة بشكل مباشر، وهو أسلوب يستند إلى تعبيرات الوجه والإيماءات، ونظرات العين الموحية بالبؤس والحاجة وإشارات اليد، وارتداء الملابس البالية الممزقة أو الرثة والقدرة أو الصيفية في الجو القارس البرودة والعكس. وعرض العاهات أو آثار الحروق أو الشلل، واصطحاب طفل رضيع تغطيه القذارة وملابسه ممزقة وقذرة والذباب يتطاير عليه.
- التسول اللفظي الذي يستند إلى مجموعة من العبارات بأنها موجزة وشديدة التأثير، إلى الدرجة التي تدفع الشخص إلى الإحساس بالندم حينما يرفض العطاء، وهناك عبارات خاصة يذكرها المتسول في رمضان في وقت الإفطار وغيرها. (بوسرسوب د.، 2015، صفحة 84).
- وتتعدد أسباب ظاهرة التسول في الجزائري وغيره، ولعل من أبرز هذه الأسباب ما يلي:
- **الفقر والبطالة:** يعتبران من أهم أسباب وعوامل انتشار التسول خاصة في المجتمع الجزائري، إذ القاعد عن العمل، وليس له منهاج يقضي فيه فراغه أو ما يفكر في حاجاته من طرق منها: التسول.
- **ضعف الدخل وكبر حجم الأسرة:** وقد تكون كثرة الأولاد مع قلة الموارد من الأسباب التي تؤدي إلى التسول، وهذا لا يعني أننا ندعو إلى إيقاف النسل، أو تنظيمه بغير مبرر، وإنما نحكي واقعاً، وفرق بين حكاية الواقع وبين الحكم الشرعي.

● **الطمع والجشع:** وقد يكون المرء في عمل يكفيه، ولكنه جشع، فيه طمع، لا يشبع أبداً، إذ يقول ﷺ: ((لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْغِي ثَلَاثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التَّرَابُ)). (البخاري، د.ت).

● **وسيلة ربح سريع:** فهناك من يتخذها كمهنة أو حرفة يلجأ إليها وقت الحاجة ثم تصبح لديه عادة مكتسبة أو متوارثة ويلجأ إليها، لما يجنيه من أرباح وأموال من دون جهد أو تعب.

● **غلاء المعيشة وأسعار متطلبات الأسرة:** خاصة فيما يخص الاحتياجات الأساسية، تدفع بأفراد الأسر الفقيرة إلى التسول. والخلاصة أنه لازالت ظاهرة التسول تنتشر في هذا المجتمع الذي انحرف وبعد عن الطريق القويم من الأسباب التي قد تؤدي إلى التسول، إذ هناك أسباب الإغراء والفساد كثيرة، والموارد قليلة، ويفكر المرء في إشباع شهواته ورغباته، ويسلك طرقاً، والتي منها: التسول.

9. الإجراءات المنهجية والبيانات الخاصة بالدراسة الميدانية

1.9. مجالات الدراسة:

أ. **المجال المكاني:** تم إجراء الدراسة الميدانية في ولايتي سطيف والجزائر.

– **ولاية سطيف:** يقع مجال الدراسة في منطقة الهضاب العليا الشرقية على ارتفاع يتراوح بين 800م و 1300م كما تتخللها بعض التلال الصخرية، بحيث تظهر على شكل نتوءات متناثرة نذكر منها: جبل مقرس 1737 متر شمالاً، جبل أبرو 1236 متر شرقاً. (التخطيط، 1995، صفحة 07).

وتبعد مدينة سطيف على الجزائر حوالي 300 كلم شرقاً.

– **ولاية الجزائر:** يقع مجال الدراسة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وبها 13 مقاطعة إدارية، و 57 بلدية. فهي من أكبر المدن وأكثرها كثافة سكانية وتربع على مساحة تقدر ب: 809 كلم² ويقطنها ويقطنها 96329 نسمة وحسب المعطيات التي قدمت لنا من مديرية الإدارة المحلية بمقر الولاية فإن عدد سكان العاصمة قد بلغ حسب إحصائيات 2015 حوالي: 2.562.430 نسمة. (البرمجة، 2015).

ب. **المجال البشري:** تمثل في عينة المبحوثين والذين يتراوح أعمارهم ما بين 10 سنوات إلى 60 سنة فما فوق في ولايتي سطيف والجزائر، وقد ضمت عينة الدراسة 170 مبحوث ومبحوثة.

ج. **المجال الزمني:** لقد كانت بداية نزولنا إلى الميدان بغية جمع المعطيات وتمت هذه الدراسة من: 2018/01/10م إلى غاية: 2018/06/15م. وذلك بغية الحصول على البيانات التي نحتاجها في دراستنا

والتي تهدف إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفقر والتسول في المجتمع الجزائري. وقد دامت الدراسة الميدانية حوالي ستة أشهر.

2.9. منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها. " فالمنهج الوصفي مرتبط منذ نشأته بدراسة المشكلات الانسانية وما زال هو الأكثر استخداماً وذلك لصعوبة استخدام الأسلوب التجريبي. " كما اعتمدنا المنهج الكمي " الإحصائي " حيث تم استعماله باعتبار أن " المناهج الكمية تهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة، إن أغلب البحوث في العلوم الإنسانية تستعمل القياس كذلك الأمر حينما يتم استعمال المؤشرات، النسب، المتوسطات أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة. " (أنجوس و بوزيد صحراوي، 2004، صفحة 100)

3.9. أدوات جمع البيانات:

لقد وظفنا مجموعة من الوثائق والمصادر المهمة التي تناولت موضوع ظاهرة الفقر والتسول وتقنية الملاحظة والاستمارة بالمقابلة وتعرف بأنها قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة معدة مسبقا بدقة وتوجه إلى عدد من أفراد المجتمع.

4.9. العينة وكيفية اختيارها:

تكونت العينة الاستطلاعية من (50) مبحوث ومبحوثة. أما العينة الأساسية فتكونت من (170) مبحوث ومبحوثة، ولقد تم اختيار العينة الموجهة القصدية، وذلك راجع لطبيعة الموضوع التي تتوفر بها خصائص الظاهرة الراهنة والتي يعتبر البعض أن بإمكانها إعطاء نتائج جيدة تخدم أهداف البحث بطريقة أفضل من العينات الاحتمالية شرط اختيار وحداتها بشكل صحيح. ولقد قمنا بتوزيع الاستمارات، على عينة من المبحوثين من جنس ذكور وإناث. من مدينة سطيف والجزائر وتتوفر فيهم الشروط التالية:

- **الجنس:** ذكور وإناث. **السن:** ما بين 10 سنوات إلى 60 سنة فما فوق.
- **الحالة الاجتماعية:** لمختلف الحالات سواء من كان متزوج أو أعزب، أو أرمل أو مطلق، فلم تكن لدينا فئة محددة للدراسة، وإنما هي مفتوحة على كل الشرائح. ونظر لطبيعة الموضوع فقد تم اختيار العينة القصدية أو (الغرضية) المقصودة، وهي أخذ جزء تمثيلي عمديا من المجتمع الكلي، أي قصد المسنين الذين

تتوفر فيهم شروط الدراسة سابقة الذكر، والتي تفي بأهداف البحث وهذا من أجل اختبار الفرضيات المقترحة، ولم نعتمد على العينات العشوائية لعدم توفر قاعدة بيانات لمجتمع البحث.

الجدول رقم (02): يبين توزيع المبحوثين حسب مجتمع الدراسة

النسبة المئوية %	التكرارات(ت)	مجتمع الدراسة
44.70%	76	سطيف وسط، عين آرنات،العلمة، قجال،حمام السخنة،بئر العرش،جميلة، عين ولان، عين آزال، عموشة، حمام قرقور،بوقاعة عين الكبيرة.
55.29%	94	الجزائر وسط، باب الواد، بوزريعة، بئر مراد رايس، واد السمار، الحراش الدار البيضاء، براقبي، روية، زرالدة،الشراقة، درارية،حسين داي، بئر توتة
100%	170	المجموع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه من بين 170 مبحوث ومبحوثة. 94 منهم بنسبة 55.29% من ولاية الجزائر، و 76 منهم بنسبة 44.70% من ولاية سطيف وبالتالي كانت النسب غير متساوية في كلا الولايتين اللتين كانتا محل الدراسة والتي تمثل العينة المدروسة.

10. عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية ومناقشتها:

1.10. عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

1.1.10. عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى: والتي مفادها: "يؤدي انخفاض مستوى الدخل كمؤشر عن الفقر إلى انتشار ممارسة ظاهرة التسول"؛ ويتم قياسها وفق الجداول الآتية:

الجدول رقم (03): يوضح أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات(ت)	النسبة المئوية %
ذكور	129	75.88%
إناث	41	24.11%
المجموع	170	100%

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (3) أنَّ أكثر من ثلثي عينة المبحوثين من جنس الذكور بنسبة 75.88%، تقابل نسبة الإناث ب: 24.11% ويمكن إرجاع هذه النسبة بين الذكور والإناث إلى عامل القصد والمتمثل في طبيعة العينة بحد ذاتها، التي تعتمد على العينة الموجهة القصدية وعينة الكرة الثلجية، أي أنه كلما قصد الباحث مفردة تتوافق وخصائص العينة التي هو بصدد الدراسة وكانت هناك إمكانية جمع المعلومات منها

لجأ الباحث إليها كوحدة من عينة الدراسة، كما يمكن إرجاع هذا التفاوت إلى أنّ التسول ليس حكرا على جنس دون الآخر وكذلك بسبب رفضهن للتجاوب معنا وتحوفهن من الإجابة عن أسئلة الاستمارة.

الجدول رقم (04): يوضح توزيع المبحوثين حسب ما إذا كانوا قد سبق لهم العمل أم لا

هل سبق وأن مارست عملا للحصول على المال	التكرار(ت)	النسبة المئوية %
نعم	91	53.52%
لا	79	46.47%
المجموع	170	100

خلال البيانات الموضحة على الجدول رقم (04) الذي يهدف إلى تشخيص وضعية سوق العمل التي أدت إلى لجوء نسبة كبيرة من اليد العاملة إلى امتهان أنشطة غير رسمية ومن بينها ممارسة التسول، حيث يتضح لنا أن أكثر من نصف أفراد العينة تقريبا بنسبة 53.52% سبق لهم وأن عملوا من قبل ومع ذلك فهم يزاولون نشاطاتهم كمتسولين بغرض تزويد مداخيلهم، أو فقدوا مناصب عملهم لأسباب مختلفة كالتسريح أو الطرد لارتكاب أخطاء مهنية أو غيرها، وفي المقابل تقريبا نجد النصف الآخر من المبحوثين 46.47% لم يسبق لهم مطلقا وأن دخلوا عالم الشغل النظامي، إما لحداثة سنهم أو خاصة لعدم توفر فرص العمل لهم في مرحلة وصلت فيها البطالة إلى معدلات عالية مست كل شرائح المجتمع. هذه الوضعية عندما أدركتها عينة المبحوثين فإنها اكتفت بالبحث عن مصادر بديلة فلم يوفر لها سوى التسول في انتظار الحصول على الأفضل أو ضمان سبل وطرق معينة تفتح لها الأبواب فالمجتمع الجزائري الذي عرف ومنذ التسعينيات تزيادا مستمرا في غلاء المعيشة بسبب الارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والثانوية على حد السواء وبالمقابل انخفاض الأجور مما ينعكس سلبا على القدرات الشرائية لأغلب أفراد المجتمع.

الجدول رقم (05): يبين توزيع المبحوثين حسب دخلهم الشهري بالتقريب

السن	التكرارات (ك)	النسبة المئوية %
أقل من 4000 دج	84	49.41%
4000 – 9000 دج	42	24.70%
10000 – 14000 دج	20	11.76%
15000 – 19000 دج	14	8.23%
20000 دج فأكثر	10	5.88%
المجموع	170	100%

اعتمدنا في قياس المستوى المعيشي أو الاقتصادي للأسرة على الدخل الشهري للعائلة مقدرا بالآلاف، والدخل الشهري هو دخل رب العائلة سواء كان الأب أو الأم أو أي شخص آخر يكفل الأسرة، حيث سجلنا توزيع دخول المبحوثين على النحو التالي: نجد الأسر ذات الدخل الشهري المحدود الذي هو أقل من [4000 دج] قدر بنسبة: 49.41%، والذي يعتبر أدنى دخل شهري عند أسر مفردات عيشتنا وهي الغالبية الساحقة لا تتمكن سوى من تحقيق بعض حاجياتها الضرورية فقط، بينما نجد أعلى دخل شهري في الفئة التي حددت في أكثر من [20000 دج] بنسبة 5.88% - ثم تليها نسبة 24.70% لدخول تتراوح ما بين [4000 - 9000 دج] - ثم تليها نسبة 11.76% ذو دخل شهرية تتراوح ما بين [10000 - 14000 دج] - ثم تليها نسبة 8.23% ذو دخل شهرية تتراوح ما بين [15000 - 19000 دج].

ونستخلص أنّ أغلب الدخل الشهرية للمبحوثين تقل عن [4000 دج]. وبالتالي هناك عدم الرضا عن كفايته لتحقيق الأغراض الأسرية، يبرره المبحوثين بغلاء المعيشة، وارتفاع الأسعار والخدمات اليومية، فالدخل الشهرية للأسر لها تأثير مباشر وخاصة مع الظروف الأخيرة التي عاشتها الجزائر، والتحولت الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها، أين نجد الأجر المنخفض للعاملين الذي لا يغطي حاجات الأسر في أحسن وجه، مما زاد من حدة التدهور الاجتماعي والواقع الاقتصادي الذي تعيشه الأسرة، انتشرت عند بعض الأفراد أفكار ذات صبغة مادية تعطي الأولوية للتسول أكثر من الدراسة وأغلب أفراد العينة يساهمون إما بشكل كلي أو جزئي في مصاريف عائلاتهم فإنّ ذلك ينعكس على درجات إشباع حاجيات أفراد الأسرة.

الجدول رقم (06): يوضح توزيع المبحوثين حسب مدى كفاية دخلهم الشهري في تلبية حاجات الأسرة

مدى كفاية دخلهم الشهري في تلبية حاجات الأسرة	التكرارات (ك)	النسبة المئوية %
نعم	46	27.05%
لا	124	72.94%
المجموع	170	100

يتضح لنا من خلال التمعن في استجابات عينة الدراسة البادية في الجدول رقم (06) أن نسبة 72.94% من مفردات البحث يرون بأنّ دخلهم الشهري لا يغطي مصاريف البيت المتنامية ولا يكفي في تلبية حاجات الأسرة في مقابل ما نسبته 27.05% يؤكّدون العكس. وقد تبين من خلال استجابة أفراد العينة على الاستجواب وردهم السلبي على عدم كفاية الدخل الشهري فرض عليهم القيام بأعمال أخرى موازية كمثل فتح محلات ومتاجرة وعرض سلع للبيع والتجول بها وهذا يدل على أنّ أسر المبحوثين (ة)

تعاين من الناحية الاقتصادية (الفقر) ومن تدني المستوى المعيشي خاصة إذا علمنا أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو 07 أفراد وهو يعني كثرة عدد أفراد الأسرة ونقص وعدم كفاية الدخل الشهري.

2.1.10. عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية: والتي مفادها: "يساهم تدني المستوى

المعيشي والظروف المزرية في انتشار ممارسة ظاهرة التسول"؛ ويتم قياسها وفق الجداول الآتية:

الجدول رقم (07): يوضح أفراد عينة الدراسة وفقا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية %
أعزب (ة)	56	32.94%
متزوج (ة)	78	45.88%
مطلق (ة)	27	15.88%
أرمل (ة)	09	05.29%
المجموع	170	100%

يتبين من وقائع بيانات الجدول رقم (07) أنها تمثل الحالة الاجتماعية للمبحوثين وهي من أهم خصائص النظام الأسري ووضعه الثقافي والاجتماعي حيث يساعد ذلك على التعرف على طبيعة العلاقات الأسرية وثباتها ومدى قدرة الأسرة على تأدية وظائفها على أحسن وجه. وقد تبين أنّ أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة شملت المتزوجين، حيث كانت نسبتهم 45.88% ثم تلتها نسبة العزاب 32.94% في حين كانت نسبة المطلقين ب 15.88% ثم تليها في الأخير نسبة الأرامل 05.29% فهذه البيانات تؤكد على أن المجتمع المعني بالدراسة أصبح لا يستطيع على تماسك الحياة الزوجية بسبب كثرة متطلبات واحتياجات الأسرة وتغير متطلباتها وكثرتها وغلائها.

الجدول رقم (08) يبين توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة

فئات حجم الأسرة	التكرارات (ك)	النسبة المئوية %
1-4	39	22.94%
5-8	77	45.29%
9 من أكثر	54	31.46%
المجموع	170	100%

يتضح من خلال هذا الجدول رقم: (08) أن غالبية المبحوثين في هذه الدراسة عدد أفرادها من 5 إلى 8 أفراد داخل الأسرة الواحدة. وهذا مؤشر قوي يدل على أن أفراد عائلات عينة الدراسة ذات حجم كبير وقد

جاءت بنسبة 45.29%، ثم تليها نسبة 31.46% هي من 9 أفراد داخل الأسرة الواحدة، أما الأسر المتكونة من فرد إلى غاية أربعة أفراد فقد سجلت نسبة 22.94%. ونستنتج من هذا الجدول بأنّ نصف الحالات المدروسة تقريبا تشهد نوعا من الاكتظاظ في عدد أفرادها. كما نستنتج من خلال مؤشرات هذا الجدول مقارنة مع حجم الأسر وانخفاض في الدخل وهو ما يجعل الأسرة عاجزة عن الإلتزام بتوفير ضروريات الحياة، بأنه عادة ما تتميز أسر الفقراء والمحتاجين والمعوزين بالكبر في حجمها والتي قد تكون من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى التسول لعدم قدرة رب الأسرة الإيفاء بالالتزامات الأسرية والمعيشية والحياتية لأفراد الأسرة والأرقام المبيّنة أعلاه في الجدول تؤكد ما ذهبنا إليه.

الجدول رقم (09): يبين توزيع المبحوثين حسب نوع سكنهم العائلي

النسبة المئوية %	التكرارات (ك)	الحالة الاجتماعية
15.88%	27	سكن فردي
34.70%	59	سكن إيجار
34.11%	58	سكن فوضوي
8.23%	14	سكن ملك للأسرة
7.05%	12	أخرى
100%	170	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (09) بأنّ غالبية الحالات المدروسة تقطن في سكنات عمرانية، شكلت نسبة 34.70% ونسبة 34.11%، يسكنون في بيوت قصديرية أو فوضوية، ونظرا لاستفحال ظاهرة أزمة السكن فكثيرا من الحالات تعيش مع أبنائها تحت سقف واحد، على أنّ البعض منها ولكثرة المشاكل العائلية يلجئون إلى حل الإيجار، والسكن المؤقت في انتظار حل من الحلول كالحصول على سكن اجتماعي مثلا، ويرى الكثير من المختصين في علم الاجتماع الحضري أن سكن العمارات له الكثير من السلبيات خصوصا في: طريقة العيش ونمط العلاقات الأسرية والجوارية.

وكذلك بروز ظواهر اجتماعية سلبية فالنسيج العمراني الجديد يتميز بضغط أهم مظاهره يحددها " دريسي عبد الرزاق" فيما يلي (دريسي، 2005، صفحة 25): سكن الشقة ضيق في أغلب الحالات يخالف المقاييس. وسكن ينقصه ما يسمى تقليديا (الحوش) وهو مجال حيوي وحميمي للأسرة الجزائرية. وفضاءات خضراء مخربة إن وجدت أو مستغلة لأغراض أخرى. - تجاوز العمارات في شكل حي بشكل فوضوي تقريبا. وقرب المساكن من الطريق أو من مصادر الضجيج. في حين يبين الجدول نسبة 15.88%

من المبحوثين الذين يقيمون في مساكن فردية، مقابل نسبة 8.23% ممن يملك مسكنه أما المقيمين في السكنات المتنقلة على شكل خيمة وفي الشارع فيمثلون نسبة 7,5% وهي النسبة القليلة مع باقي النسب.

الجدول رقم (10): يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة.

مكان الإقامة	التكرارات (ك)	النسبة المئوية %
المدينة	89	52.35%
الريف	81	47.64%
المجموع	170	100%

يوضح الجدول رقم (10) توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة، حيث نجد أنه وعلى الرغم كذلك من التقارب بين النسب المئوية عموما، إلا أنه يمكننا أن نميز بينهما، حيث قدرت أعلى نسبة ب 52.35% للذين يسكنون المناطق الحضرية (المدينة)، أما نسبة 47.64% فقد حظي بها المبحوثون الذين هم من أصل جغرافي ريفي. ونستنتج من خلال معطيات الجدول أنّ أعلى نسبة من المتسولين ينحدرون من المناطق الحضرية كونها تتميز بالمظاهر المادية وغلاء في تكاليف المعيشة ومتطلبات الأسرة، كما أنها مكتظة بالسكان، يكثر فيها الازدحام، تقل فيها فرص العيش الكريمة، خاصة وأن الجزائر عاشت عشرية سوداء (التسعينات من القرن الماضي) أدت إلى نزوح ريفي نحو هذه المناطق التي كان لها الأثر الكبير في بروز عدة مشاكل عمرانية في ضواحي مختلف المدن كالأحياء القصديرية أو ما تسمى بالتجمعات السكانية الحضرية الهامشية، فترتب عليه كقلة الأيدي العاملة في مجال الزراعة، ظهور الآفات الاجتماعية والفقر الحضري، فهذا الأمر يعوق البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية وقد يتعدى الأمر إلى محتوى القيم والعلاقات الاجتماعية، الجوانب المادية وغيرها، كما ولّد صراع أدى إلى ظهور عدة سلوكيات انحرافية.

الجدول رقم (11): يوضح توزيع المبحوثين حسب طموحهم في الحصول على ثروة كبيرة

طموح المبحوثين في الحصول على ثروة كبيرة	التكرارات (ك)	النسبة المئوية %
نعم	96	56.47%
لا	74	43.92%
المجموع	38	100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (11) أنّ مساهمة المبحوثين(ة) لا تتوقف على توفير مداخل لأفرادها وبالتالي إشباع مختلف حاجياتهم الخاصة والعائلية بعيدا عن التأثيرات الاقتصادية المجتمعية، والمتسول في ظل ظروف ممارسته التي تشجع على نمو مداخل أفراد بشكل كبير ورغبته في الثروة الكبيرة،

حيث أنّ نسبة كبيرة من المبحوثين قد حسّن تسولها هذا من مستوياتها المعيشية الشيء الكثير في حين يبقى بالنسبة للأقلية منخفضا وهو ما يشبه المنقذ من حالة الفقر حيث أكد البديل " نعم " بنسبة 56.47%، يطمحون في الحصول على الثروة الكبيرة وتعتبرها حلا لمشاكلها وهذا معطى جد مهم إذ أن قيمة الحصول على الثروة لا تؤثر سلبا على العلاقات الأسرية، في مقابل البديل " لا " بنسبة 43.92% لا يطمحون في الحصول على الثروة الكبيرة وتعتبرها مصدر للمشاكل والخلافات الأسرية وهذا معطى جد مهم إذ أن قيمة الحصول على الثروة تؤثر سلبا على العلاقات الأسرية. ومنه نستنتج أنّ معظم الحالات التي تمارس التسول كان الدافع وراء ذلك هو الحافز المالي أي الرغبة في الحصول على الأموال والاحتيايل.

الجدول رقم (12): يوضح توزيع المبحوثين حسب العلاقة السببية بين مشكلة الفقر وممارسة التسول

العلاقة بين الفقر وممارسة التسول	التكرارات (ك)	النسبة المئوية %
نعم	125	73.52%
لا	45	26.47%
المجموع	38	100

من خلال معطيات الجدول رقم (12) يتبين لنا أنّ أعلى نسبة بلغت 73.52% وحظي بها المبحوثون الذين أجابوا بأنّ الفقر، وعدم الحصول على عمل مناسب قد يجعلهم يتسولون ويمدون أيديهم للمارة، وبرر البعض أيضا لا أحد ينفق علي فلا بد لي من التسول وبالتالي هذا عامل اجتماعي مؤثر جدا في التسول، أما نسبة 26.47% فكانت للمبحوثين الذين أجابوا بأنّ الفقر ليس له دخل في تسولهم وإثما تعودوا عليه مع مرور الوقت، ومنه يمكننا القول بأنّ الفقر وثيق الصلة بمشاكل شتى تمس المجتمعات بأكملها والمجتمع الجزائري بصفة خاصة بنسب متفاوتة تختلف درجة تفاقمه وانتشاره حسب الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة. فالفقر له دور كبير في ظهور التسول بل أحيانا يكون صورة من صوره لأنّ الفرد يعيش حالة من عدم الاستقرار الأسري والمادي تجعل منه يُقبل على مختلف الجرائم لفرض نفسه وضمان لقمة عيشه ويجد من التسول حلا له وهو ما يجعلنا نقول بأنّ ممارسة التسول لدى عينة المبحوثين يعود إلى إعتيادهم منذ الصغر وأغلبهم مارس المهنة أكثر من 10 سنوات.

2.10. مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضيات والتراث النظري والدراسات السابقة:

2.10.1. مناقشة الفرضية الأولى: انطلاقا من نتائج الدراسة لاختبار الفرضية الأولى بغية التحقق من وجود علاقة سببية بين التسول والعوامل الاقتصادية تبين وجود علاقة بين ممارسة التسول وتدني مستوى دخل الأسرة كمؤشر عن الفقر والبطالة حيث قدرت نسبتها ب: 49.41%، ووجدنا أغلب المتسولين ينحدرون من أسر كبيرة الحجم، تعاني من ظروف اقتصادية سيئة وأن أغلبية أفراد العينة لا يعملون ولم يسبق لهم أن عملوا من قبل وذلك بنسبة 46.47% وهذا ما يؤكد أن مجتمع الدراسة لا يملك مصدر رزق ويعيش على ما يجمعه من التسول، مما يعني انعدام الدخل بالنسبة لهذه الفئة والبقية من أفراد العينة. وكشفت الدراسة أن أفراد العينة الذين عملوا أو مازالوا يعملون يتراوح دخلهم ما بين اقل من 4000 دج وأكثر من 8000 دج وهي قيمة لا تلبي حاجاتهم مقارنة مع تعدد حاجيات ومتطلبات الأسرة خاصة ذات الحجم الكبير في عدد أفرادها. ومنه ظاهرة الفقر من خلال مؤشر الدخل تعد من أسباب ممارسة التسول الذي يعتبر مظهرا من مظاهر الانحراف وهو ما أكدته نظرية القهر الاجتماعي والنظرية الاقتصادية. وهو ما اتفق مع دراسة الباحثة سعاد راضي الأعرجي بمدينة بغداد، ومنه نقول بأن الفرضية الأولى قد تحققت ميدانيا وبالتالي قبولها.

2.2.10. مناقشة الفرضية الثانية: انطلاقا من نتائج الدراسة لاختبار الفرضية الثانية بغية التحقق من وجود علاقة سببية بين متغير المستوى المعيشي والظروف المزرية ومتغير ممارسة التسول تبين وجود علاقة ونكشف عنها من خلال النتائج التالية: بينت نتائج الدراسة أن أغلب أفراد العينة يقطنون بمسكن شعبي يوجد بأحياء شعبية فقيرة وذلك بنسبة 34.70% والبقية في مساكن قصديرية بنسبة 34.11%، بالإضافة إلى مساكن مستأجرة بالمناطق الشعبية الفقيرة والنسبة الأقل تقطن بالمساكن العصرية. وكشفت بأن التسول في المجتمع الجزائري مّس كلا الجنسين ذكورا وإناثا، كبارا وصغار وجاءت غير متساوية بين فئة الذكور وفئة الإناث، غير أنها تختلف مع ما توصلت إليه دراسة مصابيح فوزية لهذا من العسير التعامل مع الظاهرة قانونيا في ضل هذا التغلغل الاجتماعي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة عدد غرفهم بالمسكن هو غرفتين بنسبة 45.29%. وكشفت نتائج الدراسة أن التسول أصبح لدى بعض الأسر مهنة وراثية هذا من خلال إصطحاب الأباء لأبنائهم بدافع الزيادة في الربح. وتراوح أعمارهم ما بين 60 سنة إلى 75 فما فوق، ونلاحظ من خلال النسب أنها جاءت متفاوتة من فئة عمرية إلى أخرى، أما من حيث توزيع أفراد العينة من المتسولين حسب الجنس تبين من خلاله أن معظم المتسولين من الذكور وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه دراسة الباحثان أدريانسس وهندركس في بلجيكا حول التسول، والتي أفادت أن

معظم المتسولين من الذكور، وكذلك كانت نتائج دراسة الباحثة سعاد راضي الأعرجي بمدينة بغداد غير أنها تختلف مع ما توصلت إليه دراسة مصباح فوزية والتي بينت أن معظم المتسولين من الإناث وهذا ربما يعود إلى طبيعة البيانات التي جمعتها، أما توزيع أفراد العينة من المتسولين حسب المستوى التعليمي فقد تبين أن نسبة الأميين بلغت 17.03%، وهكذا يتبين أن هذه النسبة المتسولين هي من الأميين، و37,7% من ذوي التعليم المنخفض الابتدائي، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الباحثة مصباح فوزية في دراستها. وعليه نقول بأن الفرضية الثانية قد تحققت ميدانيا وبالتالي قبولها. ومنه نقول بتحقيق الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة وبناء على ما سبق يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة تتفق إلى حد كبير مع النتائج أو التفسيرات والتحليلات التي قدمتها المقاربات النظرية والدراسات السابقة.

3.10. النتائج العامة للدراسة الميدانية:

انطلاقاً من تحليل بيانات الدراسة الميدانية تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- تبين أن الفقر الذي يعاني منه المبحوثون هو فقر الدخل ويعد حجم الأسرة من المتغيرات المتعلقة بالفقر.
- أن غالبية المبحوثين يعانون من الفقر والحرمان نتيجة لعدم وجود دخل أو عدم كفايته في تلبية الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة وأغلبهم يعدون المعيل الوحيد وبعض من يعيل على ما يزيد (10) أفراد.
- أصبح التسول منتشراً للعيان ولا يمكن بأي حال من الأحوال عزله عن الفقر الذي تعاني منه بلادنا.
- إن انخفاض مستوى المعيشة والحرمان يؤدي إلى صعوبة العيش، مما يدفع بالأفراد إلى انتهاج أساليب غير مشروعة لإشباع حاجاتهم ويعد الفقر والعوز الشديد من الأسباب الرئيسة التي تدفع بالشخص إلى التسول.
- تبين لنا أن البؤس الشديد الذي تعانيه الأسر مقترنا بالأمية وشدة ضعف الوعي الاجتماعي يدفع الأسر أو بعض أفرادها إلى امتحان التسول واعتباره حرفة للربح السهل والكسب السريع.
- تبين لنا أن هناك تناسباً عكسياً بين التسول والمستوى التعليمي حيث نجد كلما قل المستوى التعليمي زادت نسبة التسول وهو ما يجعلها تتحول من السلوك العفوي إلى الممارسة الاجتماعية المنظمة.
- أن معظم الحالات التي مارست التسول كان الدافع وراءها هو الحافز المالي والرغبة في الحصول على المال، وهذا يعتبر عامل مشترك لمسناه في أغلب الحالات التي كانت تفتقر لدخل مالي مستقر.
- كشفت الدراسة على أن أهم صفات وخصائص الممارسين للتسول هي تجانسهم، جنسياً، عمرياً، ثقافياً، اجتماعياً ومادياً، فنجد الرجال والنساء، الصغار والكبار، ذوو المستويات التعليمية المتباينة...

- كما كشفت الدراسة عدداً من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والأمنية للتسول، ومن ذلك انتشار النصب والاحتيال والسرقات، وتزوير المستندات، وانحراف صغار السن، وتشجيع بعض الأسر أفرادها على التسول. وانتشار ترويج المخدرات مع ارتفاع معدلات الجرائم الأخلاقية، وبالتالي إشغال الأجهزة الأمنية...

11. التوصيات والاقتراحات:

- في ضوء النتائج التي أظهرتها الدراسة الحالية تم اقتراح عددا من التوصيات آملين أخذها بعين الاعتبار لأجل التخفيف على الأقل من حدة انتشار ظاهرة الفقر والتسول وذلك من خلال ما يلي:
- إعادة توزيع الدخل بشكل عادل المتتبع لأوضاع المجتمع الجزائري في السنوات العشرين الماضية يلاحظ جليا أنه انقسم إلى طبقتين أساسيتين طبق غنية تزداد غنا وطبقة فقيرة تزداد فقرا وتتسع الهوة من سنة إلى أخرى رغم جهود الحكومة في التقريب بينهما، بسبب التوزيع غير العادل للدخل بين طبقات المجتمع لذا على الدولة العمل على سياسة تسمح بالتوزيع العادل للدخل.
 - تبنى الدولة سياسات التكفل للحد من الفقر من خلال مخطط تنمية فعال أساسه تنمية الفرد ومتطلباته اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحتى سياسيا. مع ضرورة إجراء بحوث ودراسات مسحية عن الفقراء وعن المتسولين في المجتمع الجزائري. لمعرفة حجمهم.
 - إن معالجة مشكلة الفقر والتسول والبطالة ترتبط أساسا بتنظيم السياسة الاقتصادية للبلد بالدرجة الأولى وفي كل الوزارات وتعاون جميع المؤسسات والمنظمات كافة، إعلامية تربوية، اقتصادية، وزارة الداخلية والدفاع للتخفيف من هاتين الظاهرتين.
 - الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفقر وظاهرة التسول وعلى رأسها تجارب دول شرق آسيا مثل التجربة الماليزية.
 - التركيز على إكساب الفقراء مهنة أو حرفة للعمل بها والتكسب من خلالها بدلا من اعتمادهم على المساعدات طوال حياتهم وذلك من خلال تفعيل دور أجهزة التفتيش والمتابعة والصحة والسلامة المهنية..
 - مقارنة قانونية تعتبر التسول الاحترافي جنحة مع تشريع قانون يقدم للأسر الفقيرة وذات العدد مساعدات مادية، حتى لا تضطر إلى دفع أبنائها إلى ترك الدراسة وممارسات غير مشروعة كالتسول.
 - مقارنة تشيئية تقوم على التربية في إطار مختلف المؤسسات المجتمعية ويوصي الباحث بضرورة توعية أفراد المجتمع من خلال أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وكذلك من خلال تفعيل دور المسجد في

محاربة الفقر، وخطورة هذه الظاهرة السلبية على المجتمع حتى يمكن الحد منها ومن آثارها وترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي لأنه يساهم في علاج مشكلتي الفقر والتسول.

12. خاتمة:

إنّ الإخفاق الذي أصاب كل الجهود التي بذلت للحد من ظاهرة الفقر يرجع إلى أنّ هذه الجهود توجّهت إلى الظاهرة بذاتها وليس إلى أسبابها التي تتحكم في وجودها وفي تحديد حجمها واتجاهاتها، وبهذا خابت هذه الجهود في تحقيق النتائج المستهدفة فهي ظاهرة متواجدة في كل المجتمعات سواء المعاصرة أو التقليدية، وفي المجتمعات الفقيرة والغنية، لكن عندما يزيد حجم الظاهرة وتتعدّد أسبابها فلا بد من تدارك الوضع والتدخل العاجل للوقاية منها، ولعل أنجع السبل لها هي التي تكون مدروسة ومتقنة التطبيق، وكخلاصة لكل ما سبق ذكره نجد أن ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري لها حيثيات كثيرة ومتعددة ومعقدة لا يمكن فهم تفاصيلها إلا من خلال التعمق أكثر في دراسة المجتمع الجزائري خاصة وأنها تتواجد في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الأخلاقية الدينية، وغيرها.

كما يرجع تعقيد الظاهرة إلى تعقد المجتمع الجزائري في حد ذاته وتعرضه مثل باقي المجتمعات إلى تغيرات ولعل أبرزها وأهمها على الإطلاق هو تأثير العولمة على مجالات الحياة للفرد الجزائري، وتطور وسائل الإعلام والاتصال، وكذا المتغيرات الاقتصادية وبروز الخصخصة والسوق الحرة و...، كل هذا أحدث خللا في النسق الكلي للمجتمع الجزائري مما أدى إلى بروز الكثير من الظواهر الاجتماعية. ولكن رغم ذلك تبقى بعض الحلول المتوفرة ناجعة لو استخدمت أحسن استخدام كضرورة إعادة النظر في دور المؤسسات التنشيطية ولعل أبرزها الأسرة، والمدرسة، والمسجد، وكذا مراقبة بعض وسائل الإعلام التي تحمل سموما في طياتها، وفي ضوء ما تقدم من خلال هذا السياق نقول أنّه لا بد من تدخل وتضافر جهود المجتمع بأفراده ومؤسساته وهيئاته الاجتماعية والدينية والقانونية بموضوعية لمعالجتها ووضع حد لها؛ والقيام بدراسات سوسيولوجية من قبل مختصين يتم فيها توثيق وقائعه وحيثياته وتحديد السياقات الاجتماعية والثقافية المرتبطة به لكي يتسنى وضع العلاج اللازم لظاهرتي الفقر والتسول.

13- قائمة المراجع:

1. Adriaenssens, S. a. (2011). *Estimating the Yield of Begging in Brussels*. Brussels: a Hendrickx.
2. alexandre, v. (1963). *ladispaition du vagabondage comme fléau universel*. persee: rewede sociologie.
3. أبو إسماعيل البخاري. (د.ت). في صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يتقي نم فتنة المال. (ج11، المحرر) د.ب.
4. أبي حبيب السعدي. (1988). *القاموس الفقهي* (الإصدار ط 2). سوريا: دار الفكر، دمشق.
5. أبي حبيب سعد. (1988). *القاموس المحيط*. دمشق: دار الفكر.
6. أحمد زكي بدوي. (1997). *معجم المصطلحات الاجتماعية*. بيروت: مكتبة لبنان.
7. الاستشارات التنموية والاجتماعية ومركز البحوث. (1419هـ). *دراسة عن التسول*. دار النشر بوزارة العمل، 129.
8. الاقتصادي والاجتماعي المجلس الوطني. (1998). *تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، نوفمبر 1998*، ص 137. الجزائر: د.ن.
9. التهيئة العمرانية، مديرية التخطيط. (1995). *مدينة سطيف*. سطيف الجزائر : مصلحة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية.
10. الدريوش أحمد بن يوسف. (د.ت). *تنبيه الأنام في أحكام المسألة في الإسلام*. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
11. جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. (د.ت). *لسان العرب* (الإصدار 09). بيروت لبنان: دار إحياء التراث للنشر والتوزيع.
12. جمال الدين محمد بن مكرم منظور ابن. (ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب: ج11، المرجع نفسه، ص، 350). *لسان العرب*. الإسكندرية .
13. جميل الخالدي. (13 08، 2019). *الفقر في الأراضي الفلسطينية*. تم الاسترداد من : <http://www.oppc.pna.net/index.html> Consulté
14. حاج قويدقورين. (21 06، 2014). *ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. قسم العلوم الاقتصادية والقانوني، صفحة 17.*

15. حسان بوسرسوب. (2019). ممارسة ظاهرة التسول بين الاحتياج والاحتياج في المجتمع الجزائري. تأليف الزبير عروس، ظاهرة التسول (صفحة 32). الجزائر : جامعة أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، الجزائر 02.
16. حمد سلامة، و غابري مُجّد . (1980). الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم. الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.
17. د. حسان بوسرسوب. (2015، 05 25). ظاهرة التسول وقيم التضامن الدينية في المجتمع الحضري الجزائري، رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر 02، صفحة 84.
18. رشيدة أفيال. (2007). قراءة أولية في ظاهرة التسول بالمغرب. ع 05، فكر مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.
19. سارة الحمشي، و صالح عيادة. (2006). نحو تحديد احتياجات الأسر الفقيرة في مشاريع الاسكان الخيري، دراسة تطبيقية على مشروع الأمير سلمان للإسكان الخيري. المؤتمر العلمي التاسع عشر (صفحة 19). مدينة الرياض: جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية .
20. سامية مُجّد جابر. (2000). الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
21. سعاد راضي الأعرجي. (2013). ظاهرة التسول أسبابها. وطرق معالجتها، دراسة ميدانية في مدينة بغداد. جامعة بغداد. كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية.
22. صلاح رسلان. (1999). الفقر : جذوره وسبل علاجه رؤية إسلامية، الفقر في مصر، الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة. تأليف قسم علم الاجتماع، كلية الآداب (صفحة 415). القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة .
23. عبد الرزاق دريسي. (13 نوفمبر، 2005). النسيج العمراني وعلاقته بالعنف في المدينة المعاصرة، حالة العمران العمودي. ورقة بحثية في المنتدى الوطني حول المدينة الجزائرية والتحويلات المعاصرة، مشاكل وحلول، جامعة قسنطينة.
24. عبد الله بن حسين الخليفة. (د.ت). المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض. الرياض: المملكة العربية السعودية، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

25. عرفان عبد اللطيف. (06 جمادى الأولى، 1408هـ). التسول ظاهرة قديمة، جديدة. (ع 61، المحرر) مجلة الأمن والحياة، صفحة 35.
26. عروس الزبير. (2002). الفقر بالجزائر. (63، المحرر) مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، 84.
27. علي محمد. (2015). تربية الطفل. الإسكندرية: للنشر والتوزيع.
28. فطيمة حاجي، و لخضر مرغاد. (2013). إشكالية الفقر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. (ع 13، المحرر) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 163.
29. فوزية مصباح. (2014). ظاهرة التسول في المجتمع الحضري الجزائري. الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية. قسم علم الاجتماع، جامعة البليدة.
30. متابعة الميزانية، ومديرية البرمجة. (2015). الجزائر العاصمة. ولاية الجزائر: d.p.s.b مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.
31. محمد أبوسريع. (1986). ظاهرة التسول ومعوقات مكافحتها. القاهرة: الأبحاث المقدمة لأكاديمية الشرطة.
32. معدلات الفقر في الجزائر. (11 08، 2019). الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية. تم الاسترداد سنة 2013 من: <http://islamfin.go-forum.net/t5333-topic#10411>
33. موريس أنجرس، و آخرون بوزيد صحراوي. (2004). منيجية البحث العممي في العمل الإنسانية، تدريبات عممية. الجزائر: دار القصة للنشر.
34. نت الجزيرة. (25 04، 2010). ظاهرة الفقر في العالم، معضلة تنذر بالخط. تم الاسترداد من: <http://www.aljazeera.net/portal>
35. وزارة التضامن الوطني. (10 أكتوبر، 2000). الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء. الجزائر قصر الأمم، صفحة 10.